تقييم جودة موازنة قطاع التعليم الحكومي من وجهة نظر القائمين عليها، والأطراف ذات العلاقة في فلسطين

أيوب موسى عليان

طالب دكتوراه
كلية الدراسات العليا - العلوم التربوية
جامعة القدس
دولة فلسطين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم موازنة قطاع التعليم الحكومي من وجهة نظر القائمين عليه، والأطراف ذات العلاقة في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي النوعي، كما استخدم المقابلات المنظمة كأداة للدراسة، وقابل مجموعة من القائمين على الموازنة وذوي العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: اعتبر بعضهم أن الموازنة في قطاع التعليم أداة تخطيط ورقابة وتقييم أداء فاعلة، بينما اعتبر البعض الموازنة في قطاع التعليم غير فعالة كأداة تخطيط، أو أداة رقابة بوضعها الحالي، واعتبر البعض الموازنة فاعلة كأداة تخطيط، لكنها ليست كذلك كأداة رقابة، واتفقوا على مجموعة من المقترحات التي تجعل من الموازنة أكثر فاعلية في قطاع التعليم مستقبلاً، وأجمعوا على وجود مجموعة من المعيقات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم منها: محدودية الإنفاق المخصص لقطاع التعليم من الموازنة العامة، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وعدم وجود رؤية واضحة في قطاع التعليم، وقصور البرامج التدريبية للقائمين على إعداد وتنفيذ الموازنة والرقابة عليها، وعدم إشراك جميع الأطراف من المستويات الإدارية المختلفة من ذوي العلاقة في إعداد الموازنة، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: التخطيط الواقعي للموازنة، وتفعيل الرقابة في جميع مراحلها من أجل تحقيق الإنجازات بما يتوافق مع المخرجات المتوقعة، وتطوير رأس المال البشري وتطوير الكوادر البشرية، وتدريبهم وتطويرهم مهنيًا وعلميًا بناء على احتياجاتهم، وإشراك جميع المستويات الإدارية من ذوي العلاقة في إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها.

الكلمات المفتاحية: *تقييم موازنة، قطاع التعليم، موازنة قطاع التعليم.*

المقدمة

يُعد التعليم اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات والانتقال بها نحو التطور والتنمية المستدامة، فالتعليم هو معيار التقدم في جميع دول العالم، كونه المقدمة التي لا بد منها لبناء مجتمع متكامل مزدهر، فارتفاع نسبة التعليم له أثر واضح على تطور الأمم والحضارة والازدهار الاقتصادي، إن التطور الحاصل في البيئة العالمية على المستوى الاقتصادي والثقافي يرتبط بشكل وثيق بالتعليم وجودته، وتعتبر الموازنة من الوسائل الأهم التي تجعل المؤسسات كافة تعمل على تحقيق الأهداف التي تصبو إليها، فمن خلال الموازنة يتم التخطيط من جميع الجوانب وفق الأولويات، بناء على تحليل الاحتياجات وفق الإمكانيات المالية المتاحة. لا ينتهي دور الموازنة الفعّالة عند الانتهاء من إعداداها، فهذه الفعالية بمدى التنفيذ والمتابعة والرقابة، فعملية التنفيذ تكون وفق ما خطط له في الموازنة بعيداً عن العشوائية، والرقابة لا يقتصر دورها على المفهوم التقليدي للرقابة، يجب أن يمتد دورها إلى مفهومها الحديث لتكون رقابة على الكفاءة والأداء، وتوجيه أصحاب القرار لاتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها.

قررت الحكومة الفلسطينية، في العام 2010، تطوير منهجية إعداد الموازنة العامة من خلال التحول إلى موازنة البرامج بعيداً عن النمط التقليدي الذي استخدمته في السابق، وهو موازنة البنود في إطار تطبيق الإنفاق متوسط المدى

* تم استلام البحث في ديسمبر 2023، وقبل للنشر في يناير 2024، وسيتم نشره في فبراير 2024.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2024.258622.1576

ومتعدد السنوات المفترض أن يدمج الموازنة الجارية في الموازنة التطويرية. على الرغم من أن موازنة البرامج غالباً ما تقترن بالأداء في الأدبيات ذات الصلة أو في التجارب الدولية، فإن قرار الحكومة الفلسطينية جاء مقتصراً على البرامج وربما يكون ذلك بهدف تيسير عملية التحول من خلال التجزئة والتدرج في تنفيذ عملية التحول (عبد الكريم، 2016: 1).

شملت موازنة وزارة التربية والتعليم خطة عمل وفق البرامج الآتية: التعليم في رياض الأطفال، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والمهني، والتعليم غير النظامي، والحوكمة.

تعد الموازنة من أهم أساليب التخطيط المالي التي تستخدمها المؤسسات باختلافها، حيث تستطيع هذه المؤسسات من خلالها ضبط العمليات الداخلية المختلفة والرقابة عليها، وذلك من خلال وضع تصور لمختلف الأعمال التي ستقوم بها المؤسسة حتى يمكن تحقيق الأهداف الموضوعة.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الموازنة في قطاع التعليم في أنها لا تقتصر على تمويل الإجراءات الروتينية، وإنما تمتد أثر الموازنة على الجوانب التطويرية والإنمائية، والارتقاء بجودة التعليم، لهذا تبرز أهمية تقييم موازنة قطاع التعليم في محاولة خلق توازن بين الموارد المتاحة والأهداف التي تصبو إليها وزارة التربية والتعليم في فلسطين، ومن أجل ذلك تأتي هذه الدراسة لتقييم موازنة قطاع التعليم، من وجهة نظر القائمين عليه والأطراف ذات العلاقة في فلسطين، ومدى فاعلية الموازنة في قطاع التعليم كأداة تخطيط ورقابة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

قطاع التعليم

يُعتبر التعليم من الوسائل التي تسهم في نهضة الشعوب، وازدهارها، ولا يمكن تحقيق تلك النهضة إلا من خلال جودة ونوعية عالية في النظام التعليمي، لذلك فإن الإنفاق على التعليم يعتبر أولوية في الدول التي تسعى إلى التنمية المستدامة، فالتعليم يعد من أكثر المرتكزات نجاعة لتحقيق التقدم في المجالات كافة.

هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق العام على التعليم والازدهار والنمو الاقتصادي، لذلك فإن الإنفاق ضمن موازنة تراعي احتياجات التعليم وجودته يسهم في جعل الدولة في مصاف الدول المتقدمة، تقول الباحثة قميتي في دراستها (2018) إن إنشاء جيل جديد من ذوي الخبرة والكفاءة والمهارة العالية من شأنه المساهمة في العملية التنموية، والاقتصادية للدول، لقد كان التعليم من أبرز اهتمامات الاقتصاديين، الذين أدركوا أهمية نمو المعارف والمهارات الإنسانية من خلال العمليات التعليمية، وما يسهم في الاقتصاد، والثقافة، والصناعة، والتكنولوجيا، فالتعليم تطور يطرأ على السلوك حيث يكتسب الأفراد المعارف والمهارات، والاتجاهات، حيث تنمو إدراكات الأفراد وخبراتهم بهدف تحقيق احتياجاتهم ومتطلباتهم.

يُعد الفرد رأس مال بشرياً للدول، فالتعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى المرحلة الأساسية، ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة، فالتعليم وفق المُشرع الفلسطيني من القانون الأساسي المعدل (2003) حق أساسي للإنسان، وواجب الدولة أن توفره، وتشرف عليه في جميع مراحله ومؤسساته، وتعمل على رفع مستواه، ويكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا، ومراكز البحث العلمي، وتلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها. عكفت وزارة التربية والتعليم على تنمية رؤية مستقبلية للتعليم الفلسطيني، والنهوض بالعملية التعليمية وتحسين نوعيته، وتحسين البيئة التعليمية، من خلال تدريب المعلمين وإدخال التقنيات التكنولوجيا الحديثة، والعمل على توفير ما يجعل من التعليم أكثر جودة، وفق خطة استراتيجية، وتشغيلية للبرامج المختلفة. وتتعدد القطاعات الفرعية المنضوية في إطار قطاع التعليم في فلسطين، ويتكون قطاع التعليم في فلسطين من القطاعات الفرعية الآتية: التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال، والتعليم المدرسي (التعليم الأساسي، والثانوي)، والتعليم غير النظامي، والتعليم العالي.

الموازنة

الموازنة المخصصة لقطاع التعليم ومدى توافرها لتلبية المتطلبات، كونها تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة والمأمولة، ومن أهمها فتح المجال أمام جميع الطلبة دون تمييز، ومتابعة تطوير الكفاءات العلمية والأكاديمية، وتنميتها، وتمكين المجتمع الفلسطيني من التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجيا والمعلوماتية، واستثمارها،

وتطويرها، وتنمية القيم العلمية والروحية، وتنشئة أفراد منتمين لوطنهم وعروبتهم، وتعزيز روح التعاون، والعمل الجماعي لدى الطلبة، وإكسابهم مهارات التفكير، وتشجيع الإبداع والابتكار العلمي، وتنمية مهارات البحث والتقصي ومواكبة التقدم العلمي، وبناء المؤسسات العلمية من مدارس وجامعات ومراكز تأهيل، والحيلولة دون تسرب الطلبة.

تحتاج الأهداف السابقة إلى موازنات تقود إلى تحقيقها ومواكبة المستجدات، والتغييرات التكنولوجية، فإعداد الكفاءات، لا يكون إلا من خلال التمويل المناسب القائم على تحليل الواقع والتعرف إلى الاحتياجات، والأولويات.

يعد ضعف الموارد المالية من أهم معيقات تطوير العملية التعليمية، وعلى الرغم من ذلك تسعى الدول إلى النهوض بالعملية التعليمية من خلال بذل الجهود لتوفيرها، وفي هذا السياق هناك العديد من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند إعداد الموازنات لزيادة فاعليتها.

وتشير دراسة شعبان والفضل (2003) إلى مجموعة من المبادئ إذا ما طبقت بصورة صحيحة وتعرف عليها المحاسبون والإداريون؛ فإنها تحقق الغرض من الموازنة لأنها تحكم إجراءات إعداد واستخدام الموازنات ومن هذه المبادئ: مبدأ ربط الموازنة بالهيكل التنظيمي، ومبدأ التنسيق، ومبدأ المرونة، والشمولية، والمشاركة، والمبدأ السلوكي للموازنات، ومبدأ وحدة الموازنة بمعنى إدراج كافة النفقات والإيرادات المتوقع إنفاقها أو تحصيلها خلال دورة الموازنة في وثيقة واحدة.

وتمر الموازنة بالعديد من المراحل وفق دراسة الدوري، والجانبي(2000) منها: مرحلة التحضير والإعداد للموازنات والتي تتطلب جمع البيانات وتحديثها سنوياً بناءً على النتائج الفعلية للأداء، ومرحلة التنسيق بين الخطط والسياسات الفرعية، ومرحلة الإقرار والاعتماد، ومرحلة التنفيذ والمتابعة، لذلك تعد الموازنة كأداة تخطيط، فعملية التخطيط تقتضي متابعة تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف من جانب، وتقديم النتائج الفعلية للنشاط الاقتصادي من جانب آخر، والتخطيط لا بد أن يقترن بالرقابة على الأداء للتأكد من تحقيق الأهداف المنشودة، فهناك علاقة وثيقة بين التخطيط والرقابة.

ويعرف حرب في دراسته (2000) التخطيط الإداري، هو عملية وضع البرامج والسياسات المتوقعة والمتكاملة لفترة زمنية معينة، ويمكن القول بأن الرقابة الإدارية تسعى إلى المواءمة بين المنفذ والمخطط، وتعتبر الموازنات وسيلة فعالة للرقابة على مختلف نشاطات المنشأة بهدف التأكد من تطبيق الأهداف والسياسات الموضوعة.

ويشير عبد الكريم في دراسته (2016) إلى قرار الحكومة بالتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج عام 2010 منذ ذلك القرار مرت عملية التحول بمراحل من التقدم والتراجع في ضوء المتغيرات المتكررة في الحكومات، وهذا بدوره عكس على قطاع التعليم في فلسطين، وبناء على ما سبق سيعمد الباحث في هذه الدراسة تقييم موازنة قطاع التعليم من وجهة نظر القائمين عليها والأطراف ذات العلاقة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى جودة إعداد وتنفيذ الموازنة من وجهة نظر القائمين عليها، والأطراف ذات العلاقة؟

الدراسات السابقة

سيتم تناول الدراسات ذات الصلة بالموضوع من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

دراسة (الرباع، 2003)، وهدفت إلى التعرف على مدى تطبيق أنظمة الموازنات في الجامعات الحكومية الأردنية ومدى مساهمتها في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء فيها، وفيما إذا كانت البيانات التي تتضمنها الموازنات كافية لاتخاذ القرارات المناسبة، وهدفت إلى دراسة واقع إعداد وتنفيذ الموازنات في الجامعات الحكومية، ومن نتائجها تعد الموازنات المستخدمة في الجامعات الحكومية أنظمة رقابية فعالة وأن قناعة الإدارة في هذه الجامعات بأن الموازنات أداة فعالة للربط بين الأهداف، هناك اهتمام بمشاركة المستويات الإدارية المختلفة في إعداد الموازنات، وتقوم إدارة الجامعات بتحديد الإجراءات الواجب اتباعها بصدد إعداد الموازنة بشكل واضح، ومن أبرز التوصيات أن يتم خلال الموازنة تحديد الأهداف بشكل أوسع وأن تحتوي على نفقات النشاط والإيرادات المستجدة لتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات الرشيدة، وتمثيل المستويات كافة في إعداد لجنة الموازنة.

دراسة هوى يلين (Hou, Yilin, 2007)، التي سعت إلى بيان طريقة إعداد هذه الموازنات وتسليط الضوء على كيفية نشوء مفهوم هذه الموازنات وكيف يتم تطبيقها، بالإضافة إلى توضيح مفهومي العجز والدين، وكيف سيتم تناولها نظرياً وعملياً بشكل منطقي ومقبول، وتناولت الدراسة نشوء مفهوم الموازنات الحكومية وشرح عواملها بشكل مفصل، ومن نتائجها أن عدم تبني هذه الطريقة في إعداد الموازنات الحكومية أدى إلى خلق فجوة في كمية البحوث العلمية التي تتناول الموازنات الحكومية.

دراسة (آدم، 2008)، التي هدفت إلى بيان مدى تأثير الموازنات على ترشيد القرارات الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية، يساعد في تحقيق أهداف المنشأة ومشاركة المستويات الإدارية كافة، في إعداد الموازنات التخطيطية يؤدي إلى نجاحها وأيضاً، ضعف نظام الموازنات التخطيطية أدى إلى عدم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وقد أوصى الباحث إلى ضرورة عمل دراسات ذات جدوى كافية على المشروع الاستثماري قبل اتخاذ قرار الاستثمار في المشروع، وإشراك المستويات الإدارية كافة في إعداد الموازنة التخطيطية حتى تحقيق الأهداف المرجوة.

دراسة (خليل وآخرون، 2016)، والتي هدفت إلى التعرف إلى دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصناعية، والتعرف على مدى تأثير الموازنة في التخطيط والرقابة، ودراسة أثر مشاركة المستويات التنظيمية في إعداد الموازنة التخطيطية على كفاءة الأداء المالي، وفعالية الموازنات التخطيطية في ضبط التدفق النقدي، ومن نتائجها تطبيق الموازنات بصورة جيدة يؤدي إلى ضبط التدفق النقدي، وتسهم في وضع سياسات وإجراءات واضحة من قبل الإدارة للتطبيق السليم لنظام الموازنات التخطيطية وضمان تنفيذها، ومن توصيات الباحثين ضرورة مشاركة الموظفين في إعداد الخطط والموازنات لضمان تنفيذها لزيادة كفاءة الأداء المالي، وضرورة تطبيق الموازنات التخطيطية بصورة جيدة لضبط التدفق النقدي.

دراسة (عبد الكريم، 2016)، التي تناولت المحاولات المستمرة على المستوى الفلسطيني منذ2010 لتطبيق موازنة البرامج، حيث عرضت الدراسة الإطار النظري ورصد تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار، والوقوف على مدى التقدم الذي أحرزته مراكز المسؤولية المختلفة وتشخيص الصعوبات التي تواجه عملية التحول الناجز إلى موازنة البرامج، والأساليب المقترحة لتذليلها.

دراسة (تلاحمه، 2018)، وهدفت إلى التعرف على دور الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في اتخاذ القرارات المالية، ومدى اعتماد الوزارات والهيئات الفلسطينية على الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة، ودورها في ترشيد القرارات المالية، كما أن ترشيد القرارات المالية يعتمد على الرقابة وليس التخطيط، وللرقابة دور أساسي في متابعة أنشطة الوزارة أو الهيئة مالياً مما يساعد في التقليل من هدر المال المخصص لأغراض تلبية احتياجات النفقات العامة.

تحليل الفجوة (بين هذه الدراسة والدراسات السابقة)

لقد تميزت هذه الدراسة التي نحن بصددها عن باقي الدراسات في أن الدراسات السابقة ركزت على استخدام جانب من الموازنات في مؤسسات، وقطاعات غير تعليمية، كدراسة آدم (2008) التي هدفت إلى بيان مدى تأثير الموازنات التخطيطية على ترشيد القرارات الاستثمارية، ودراسة خليل وآخرون (2016) التي ركزت على دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي في المؤسسات الصناعية، والتعرف على مدى تأثير الموازنة في التخطيط والرقابة. بينما ركزت هذه الدراسة على قطاع التعليم العام، وأهمية استخدام الموازنة في عمليات التخطيط للمستقبل، وتقييم جودة الموازنة في قطاع التعليم في السلطة الفلسطينية، من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما مدى فاعلية موازنة قطاع التعليم المنفذة، ودورها كأداة تخطيط، ورقابة؟ وما المعيقات والصعوبات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم من خلال الكيفية التي سوف تطبق بها نظم الموازنة في قطاع التعليم، ومقترحات تطويرها؟

وما يميز هذا الدراسة أنها ستتناول تقييماً لموازنة قطاع التعليم بهدف تقليص الفجوة بين الواقع والمأمول في إعداد موازنة مبنية على أسس متطورة قائمة على الشراكة والأولوية، والتغلب على الصعوبات التي تعيق تحقيق الجودة وحسن الأداء، وأضافت هذه الدراسة الكيفية التي يتم فيها أخذ نظام الموازنات كأداة فعالة لاستخدامها لاتخاذ القرارات، وتحقيق الأهداف من خلال تجنب المعيقات، ونأمل أن تساعد هذه الدراسة في الوقوف على جوانب عدة من الموازنة من الإعداد والتخطيط إلى التنفيذ والرقابة في قطاع التعليم، والكشف عن المعيقات التي تواجه هذا القطاع في مراحل الموازنة، ومقترحات تطويرها مما قد ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والنهوض به إلى الأفضل، والوصول إلى نتائج وتوصيات قد تكون مفيدة لأصحاب القرار في قطاع التعليم مستقبلاً.

مشكلة الدراسة

لاقت الموازنات اهتماماً في القطاعات والمؤسسات كافة، بما فيها قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى ما تحدثه الموازنات من أثر في تحسين الأنشطة وتطويرها بأنواعها في العملية التعليمية وضبط الرقابة عليها، مما يساعد في إنجاز مهامها بشكل أكثر جودة، على الرغم من ذلك يعاني قطاع التعليم من سوء استخدام الموارد، سواء أكان على الصعيد المادي، أو البشري.

وحتى يستطيع متخذو القرار في قطاع التعليم النهوض بهذا القطاع، لا بد من القيام بعمليات الإعداد والتخطيط السليم للموارنة، وتكمن أهمية تقييم الموازنة في التعامل معها أيضاً كأداة تخطيط ورقابة فعالة للتأكد من أثرها في التطوير والتحسين في المجالات كافة، ومن هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى جودة إعداد الموازنة في قطاع التعليم وتنفيذها من وجهة نظر القائمين عليها، والأطراف ذات العلاقة؟

أسئلة الدراسة

وقد انبثق من السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مدى فاعلية موازنة قطاع التعليم المنفذة، ودورها كأداة تخطيط، ورقابة؟

2- **ما المعيقات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم؟**

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- الوقوف على العوامل المؤثرة في فاعلية موازنة قطاع التعليم المنفذة، ودورها كأداة تخطيط، ورقابة.

2- التعرف إلى المعيقات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم.

أهمية الدراسة

لا يخفى على أحد أن الموازنة هي الركن الأساس للتنمية في القطاعات كافة، ومنها قطاع التعليم، وذلك لمحاولة الاستثمار الأمثل للموارد، وفق الأولويات والإمكانيات، وتأتي هذه الدراسة لتقييم موازنة قطاع التعليم، وبناء على ذلك تبرز أهمية الدراسة، ودوافعها في إلقاء الضوء على نظم الموازنة المطبقة والمنفذة في قطاع التعليم في فلسطين، التي تعتبر أداة فعالة في أيدي متخذي القرار من حيث التخطيط، والتنفيذ والرقابة، وتقييم الأداء.

وتكمن أهمية الدراسة هنا في معرفة نقاط الضعف والقوة، والمعيقات في موازنة قطاع التعليم بهدف التغلب عليها، وتطوير قطاع التعليم، ليكون ذا جودة عالية. مما يعزز دوره في تحقيق أهدافه.

حدود الدراسة

لقد تحددت حدود الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي:** سوف يقتصر موضوع الدراسة على تقييم الموازنة في قطاع التعليم الفلسطيني، وفق ما ورد في مشكلة الدراسة.
- **الحد المكاني:** تقتصر الدراسي على موازنة قطاع التعليم في المحافظات الشمالية.
- **الحد الزماني:** للعام المالي 2021-2022

مصطلحات الدراسة، ومتغيراتها

الموازنة Budget

وهي مزيج من تدفق المعلومات، والإجراءات والعمليات الإدارية، وفي الوقت نفسه جزء من التخطيط طويل وقصير الأجل، ونظام للرقابة على مختلف أوجه النشاط في المنشأة، وما يرتبط بذلك من اعتبارات بمفردها أو مع غيرها من معايير لتقييم الأداء يلتزم به المسؤولون عند التنفيذ، حيث تتحدد بموجبها الانحرافات التي تعد أساساً لاتخاذ القرارات المصححة، والمساءلة المحاسبية وتقييم الأداء (نور، والفضل، 2002: 144).

- وهي عبارة عن خطة مالية كمية تغطي أوجه النشاطات المختلفة للوحدة الاقتصادية لفترة مستقبلية (أبو حشيش، 2005: 396).
- ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها وثيقة وخطة مستقبلية تسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تعبير رقمي كمي، من خلال تحديد كلفة الأنشطة، ومصادر تمويلها مع وجود نظام رقابة وتقييم الأداء.

التقييم Evaluation

وهو العملية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف العامة، التي يتضمنها المنهج (إبراهيم، وشريف، 2011).

قطاع التعليم Education Sector

وهو القطاع الذي تقوده وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، كونها المؤسسة الرسمية المسؤولة عن إدارة النظام التعليمي وتنظيمه وتطويره (إما مبادرة مباشرة أو من خلال الإشراف عليه) بمختلف قطاعات التعليم قبل المدرسة، والتعليم المدرسي (12-1) والتعليم المهني والتقني والتعليم غير النظامي، والعالي (وزارة التربية والتعليم، 2017).

المنهجية، والإجراءات

منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم موازنة قطاع التعليم الحكومي في الفترة بين 2021-2022 من وجهة نظر القائمين عليها، والأطراف ذات العلاقة، ولتحقيق الأهداف المنشودة للدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي النوعي، والذي يناسب هذا النوع من الدراسات.

مجتمع، وعينة الدراسة

يتناول الباحث في هذه الدراسة تقييم موازنة قطاع التعليم من وجهة نظر القائمين عيها، والأطراف ذات العلاقة، ويكون مجتمع الدراسة من المدققين، والمراقبين، والمحاسبين، في قطاع التعليم العام في فلسطين، وتم اختيار عينة قصدية من ذوي الاختصاص في الموازنة والرقابة المالية بصفتهم مسؤولين في الأماكن التي يعملون فيها عن الموازنة والتدقيق والرقابة، وتم اختيار العينة بناء على الاختصاص الأكاديمي، وطبيعة العمل والموقع، حيث إن الدراسة استندت إلى التنوع المهني، والمكاني في وزارة التربية والتعليم.

أدوات الدراسة

تم جمع بيانات الدراسة من خلال إجراء المقابلات المنظمة مع المشاركين من ذوي الاختصاص، واستغرقت كل مقابلة 40 دقيقة تقريباً، وطورت أسئلة المقابلات بالاستعانة بالأدب التربوي، واستشارة خبراء في مجال الموازنة، وذلك للكشف عما يجول في نفس المشاركين ومعرفة حقيقة ما يفكرون ويشعرون به واستطلاع آرائهم، وتقييمهم لموارنة قطاع التعليم وقام الباحث بتدوين، وتسجيل إجاباتهم أثناء المقابلة بعد أخذ موافقتهم، من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، وساعدت المقابلة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مدى فاعلية موازنة قطاع التعليم المنفذة، ودورها كأداة تخطيط، ورقابة، وتقييم أداء؟
- هل تعتبر الموازنة أداة تخطيط ورقابة في قطاع التعليم، وإلى أي مدى يتم المشاركة في إعداد ونقد موازنة قطاع التعليم، والرقابة على تحقيق أهدافها؟
- ما المعيقات والصعوبات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم؟
- ما المقترحات التي قد تساعد في تذليل هذه المعيقات مستقبلا؟

نتائج الدراسة، تحليلها، ومناقشتها

تمت الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة وهو" ما مدى جودة إعداد وتنفيذ الموازنة من وجهة نظر القائمين عليها، والأطراف ذات العلاقة؟ من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية للدراسة بشكل متتابع، بالاستناد بشكل أساسي إلى إجابات المشاركين عن أسئلة المقابلات المنظمة كالآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ونصه: ما مدى فاعلية موازنة قطاع التعليم المنفذة، ودورها كأداة تخطيط، ورقابة؟ سنتناول ما أظهره المشاركون من إجابات عن السؤال الأول، لقد اختلف المشاركون في مدى فعالية الموازنة في قطاع التعليم كأداة تخطيط ورقابة، وكانت الإجابات على النحو الآتي:

1- **اعتبر بعضهم أن الموازنة في قطاع التعليم أداة تخطيط، ورقابة، وتقييم أداء فاعلة:**

يلاحظ اتفاق في إجابات بعض من تمت مقابلته على فاعلية الموازنة كأداة تخطيط وأداة رقابة، حيث إن الموازنة كأداة تخطيط وأداة رقابة تساعد القائمين عليها في قطاع التعليم على اتخاذ القرارات المناسبة، وتجنب المعيقات، والتقليل من التكاليف والهدر المالي؛ لأن هناك خطة مرنة محددة الأهداف والأنشطة مبنية على أسس ودراسات عميقة، والرقابة على المنفذ منها ضمن الخطة الموضوعة ومعاييرها ومؤشرات التحقق.

قال أحد المشاركين: "تعتبر الموارنة أداة تخطيط ورقابة فعالة حيث تخلق توازن بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة». واتفقت مع هذا إحدى المشاركات (رئيسة قسم) قائلة:«تعتبر الموازنة الخاصة بالتعليم أداة تخطيط جيدة خاصة أنها تعتمد على أسس ودراسات عميقة لتطوير التعليم وتشمل جميع البرامج، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من القائمين عليها».

ويمكن تفسير ما أظهر المشاركون في إجاباتهم في هذا المحور نحو مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط وأداة رقابة، يعود لتخصصهم، وموقعهم العملي والمهني كرؤساء أقسام وقربهم من متخذ القرار في قطاع التعليم، حيث يشاركون في مراحل الموازنة من إعداد وتخطيط ورقابة، وهذا يتفق مع دراسة النجار (2006) ودراسة الأفندي (2003) التي بينت أهمية الواقع العملي لاستخدام الموازنة كأداة تخطيط ورقابة.

2- **اعتبر بعض المشاركين في المقابلة أن الموازنة في قطاع التعليم غير فعالة كأداة تخطيط أداة الرقابة بوضعها الحالي:**

لقد اختلفت إجابات المشاركين هنا عما ورد في البند (1) بمدى فعالية الموازنة كأداة تخطيط، وأداة رقابة معتبرين أن الموازنة غير فعالة كأداة تخطيط أو رقابة بسبب عدم وجود تخطيط مناسب للواقع الميداني، وأن هذا التخطيط لا يأخذ حالات الطوارئ بالحسبان أثناء الإعداد والتخطيط.

يلاحظ أن بعض المشاركين بينوا أن الموازنة في قطاع التعليم غير فعالة كأداة تخطيط ورقابة بوضعها الحالي، وأوضح أحد المشاركين قائلاً: "تعتبر الموارنة أداة تخطيط ورقابة فعالة حيث تخلق توازن بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة». واتفقت مع هذا إحدى المشاركات (رئيسة قسم) قائلة: «تعتبر الموازنة الخاصة بالتعليم أداة تخطيط جيدة خاصة حيث إنها تعتمد على أسس ودراسات عميقة لتطوير التعليم وتشمل جميع البرامج، مما يساعد على اتخاذ القرار المناسبة من القائمين عليها».

ويمكن تفسير ما أظهره المشاركون من إجابات، واختلاف عما أشار له رؤساء الأقسام في البند (1) يعود إلى أنهم لم يشاركوا بشكل مباشر في الإعداد والتخطيط للموازنة، بسبب موقعهم الوظيفي وبعدهم عن متخذي القرار وعدم إشراكهم في الإعداد والتخطيط، بالرغم أنهم متخصصون (محاسب، مدقق، مراقب) في الميدان، فبُعدهم المكاني من متخذ القرار حيث المركزية في إعداد الموازنة دون الرجوع إلى الواقع الميداني، مما أثر في إجاباتهم سلباً، كون الاتجاهات السلبية لديهم، وهذا يتفق مع دراسة الرباع(2003) التي من أهم نتائجها أن الموازنات أنظمة رقابية فعالة في حال الاهتمام بمشاركة المستويات الإدارية المختلفة، وهذا يتفق مع دراسة خليل وزملائه (2016) التي أكدت على ضرورة مشاركة الموظفين في إعداد الخطط والموازنات لضمان تنفيذ كفاءة الأداء المالي لتكون الموازنة أداة تخطيط فاعلة.

3- **اعتبر بعضهم أن الموازنة فاعلة كأداة تخطيط، وليست كذلك كأداة رقابة، وتقييم أداء:**

اختلف أحد المشاركين عن زملائه باعتبار الموازنة فاعلة في مجال التخطيط، ولكن في الرقابة بحاجة إلى تطوير معتبراً أن الموازنة فعالة كأداة تخطيط، لأن هناك خططاً تراعي الاحتياجات، محددة الأهداف والأنشطة، والتمويل، ولكنها ليس كذلك كأداة رقابة مشيراً إلى أهمية تحديد المدخلات والمخرجات في كل مشروع أو برنامج من أجل تحقيق أهدافه وتفعيل الرقابة في جميع مراحله لكي نعرف المحقق من الأهداف والإنجاز وتقييم الأداء، وهذا يفتقر له نظامنا المالي.

يقول أحد المشاركين: «أعتقد أن الموازنة فعالة كأداة تخطيط، لأن هناك خططاً تراعي الاحتياجات، محددة الأهداف والأنشطة، والتمويل، ولكنها ليس كذلك كأداة رقابة، وأضاف لتحقيق الفعالية المطلوبة في الرقابة:» يجب تحديد المدخلات والمخرجات في كل مشروع أو برنامج من أجل تحقيق أهدافه وتفعيل الرقابة في جميع مراحله لكي نعرف المحقق من الأهداف والإنجاز وتقييم الأداء، وهذا يفتقر له نظامنا المالي».

يلاحظ أن شخص واحد فقط من ستة أشخاص ممن أجريت معهم المقابلة، كان قد أوضح مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط، وبأنه يتم إعداد الخطط المبنية على الاحتياجات التي تساعد قطاع التعليم في تحقيق أهداف الموازنة ضمن برامج وأنشطة محددة التكاليف مما يعكس فاعلية الموازنة كأداة تخطيط، إلا أن غياب الرقابة عما خطط له، وضعف

القدرة على تقييم الأداء بهدف التحسين المستقبلي، وضعف فاعلية الرقابة للتأكد من مدى تحقق الإنجاز والأهداف المرجوة، جعل من الموازنة أداة رقابة وتقييم أداء غير فعالة من وجهة نظره.

ويمكن تفسير ذلك أن هناك خططاً للموازنة في قطاع التعليم واضحة المعالم، حيث يتم إعدادها ونشرها من قبل القائمين عليها، والأطراف ذات العلاقة، ولكن عدم وجود نظام واضح المعالم وغياب الشفافية في الرقابة جعل منه نظاماً غير مستجيب للمستجدات، والمعايير المطلوبة. وهذا يخالف دراسة تلاحمه (2018) التي كان من نتائجها أن هناك دوراً للموارنة كأداة رقابة أكثر منها كأداة تخطيط.

4- **اتفق المشاركون في إجاباتهم على مجموعة من المقترحات لتكون الموازنة أداة تخطيط، ورقابة فاعلة في قطاع التعليم؛ وقد أجمع المشاركون الستة على أن الإعداد والتخطيط الجيد والو اقعي والتشاركي يعمل على تحسين، وتطوير الموازنة كأداة تخطيط ورقابة، وتقييم أداء.**

إن تعزيز الجانب الرقابي الشفاف في مراحل الموازنة وأنشطتها في قطاع التعليم يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة والمخطط لها، وبهذا الصدد أكدوا أن الموازنة تسهم في تحسين كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، مما ينعكس إيجاباً على إنجاز المهام وتحقيق الأهداف مع تحقيق جودة المخرجات، وهذا لا ينفصل عن دور الرقابة الفاعلة للتأكد من التخطيط والتنفيذ السليم، والتأكد من مدى الإنجاز، وأنه يحقق الأهداف الموضوعة، والأسباب التي حالت دون تحقيقها وفق ما خطط له.

وأجمعوا على أهمية المشاركة في الموارنة من الإعداد والتخطيط والرقابة لذوي العلاقة سواء أكانوا من ذوي أصحاب القرار في الإدارة العليا أو الميدان، للتعرف على أهم الصعوبات، والمعيقات، وتقديم البدائل، والحلول المناسبة.

يلاحظ مما سبق أن هناك اختلافاً في إجابات المشاركين بنسب متباينة، فمنهم من قال: إن مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط، ورقابة في قطاع التعليم بنسبة 60 %، بينما اختلف آخرون وأشاروا إلى أن الموازنة بالوضع الحالي ليست فاعلة كأداة تخطيط ورقابة بنسبة 40%، واتفقوا في إجاباتهم على مقترحات قد تسهم في جعل الموازنة فاعلة كأداة تخطيط ورقابة في قطاع التعليم، وفق ما ورد في البند (4) ويمكن تفسير ما أظهره المشاركون من اختلاف في الإجابات يعود إلى الخلفية المهنية والتخصص الأكاديمي، وموقع العمل والمستوى الإداري، بمعنى أن موقع العمل، والمهني يحدد مدى المشاركة في الإعداد والتخطيط في الموازنة أكثر من الذين يعملون في المديريات بعيداً عن متخذي القرار، وكذلك الذين في مستواهم الإداري رئيس قسم فأعلى إمكانية مشاركتهم في التخطيط والإعداد والرقابة أكثر من غيرهم من العاملين في الميدان. وهذا يتفق مع دراسة الشيخ (2007) ودراسة تلاحمه (2018)، ودراسة العمور (2009).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ونصه: ما المعيقات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم؟ أجمع المشاركون على أن هناك العديد من المعيقات التي تواجه قطاع التعليم في إعداد موازنة متطورة تساعد في تحقيق جودة التعليم ومن أبرز المعيقات التي اتفقوا عليها هي النقاط الآتية:

1- محدودية الإنفاق المخصص لقطاع التعليم من الموازنة العامة: يوضح أحد المشاركين قائلا: «أعتقد أن المبالغ التي تخصص لموازنة قطاع التعليم من إجمالي الموازنة العامة محدودة، ولا تلبي الاحتياجات التطويرية لقطاع التعليم».

2- غياب التخطيط الاستراتيجي، وعدم وجود رؤية واضحة في قطاع التعليم، حال دون إعداد موازنة متطورة لهذا القطاع: يقول أحد رؤساء الأقسام المشاركين: «إن عدم وجود تخطيط شامل، ورؤية واضحة انعكس سلباً على عملية إعداد الموازنة في قطاع التعليم».

3- قصور البرامج التدريبية للقائمين على إعداد وتطبيق الموازنة، أدى إلى نقص الموارد البشرية المؤهلة: ويقول أحد المشاركين: «إن غياب التدريب المناسب، ساهم في نقص الموارد البشرية المؤهلة، والدورات التدريبية الحالية لا تلبي الاحتياجات التطويرية للكوادر العاملة في هذا المجال».

4- قلة التنسيق بين الجهات الميدانية التنفيذية، ومعدي الموازنة للتعرف على الاحتياجات التطويرية الميدانية، أضعف برامجها: يقول أحد المشاركين: «يجب أن يكون هناك تحليل احتياجات قائمة على الأولويات بين الواقع في الميدان، ومعدي الموازنة حتى تلبي الموارنة الاحتياجات الأساسية للبرامج المختلفة»، ويؤكد أحد الموظفين

المشاركين: «الفجوة في التواصل بين الإدارة في المستويات العليا والميدان جعل من التغذية الراجعة من بيانات ومعلومات غير دقيقة ولا تقوم على أسس سليمة».

5- عدم إشراك جميع الأطراف من المستويات الإدارية المختلفة من ذوي العلاقة في إعداد الموازنة، قلل من فاعليتها كأداة تخطيط، ورقابة، وتقييم أداء: يقول أحد المشاركين بهذا الصدد: «عدم إشراك ذوي العلاقة جميعهم من مختلف المستويات في إعداد الموازنة بفعالية جعل البعض يهرب من تحمل المسؤولية في حال وجود إخفاقات في تحقيق الأهداف، وضعف الإنجاز».

الاستنتاجات

قد تساعد نتائج هذه الدراسة قطاع التعليم على تحسين أداء الموازنة من حيث التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وجعلها أكثر فعالية، و أهمية تطوير الموارد البشرية ذات العلاقة من خلال البرامج المناسبة المبنية على الاحتياجات الواقعية، وتدريبهم على إعداد الموازنة وفق مبادئ وأسس علمية قائمة على التشاركية، لتحسين كفاءة الأفراد في إعدادها في جميع مراحلها، وأهمية وضع الخطط المستقبلية لقطاع التعليم بما يواكب المستجدات الحديثة، والقدرة على الاستجابة للمتغيرات، فالإعداد الجيد للموازنة يسهم بشكل فعّال في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة القائمة على البيانات والمعلومات الدقيقة والواقعية، والتعامل مع المعيقات، ومعالجتها بعيداً عن هدر الوقت والمال، لأن الإعداد والتخطيط المناسبين للموازنة يساعد في التغلب على المعيقات، بما يسمح للوصول إلى النتائج المتوقعة بعيداً عن الانحراف عن الأهداف المنشودة، الاستمرار في تطبيق موازنة البرامج مع زيادة الإنفاق الرشيد على هذه البرامج وتدريب القائمين على الموازنة على هذا النوع من الموازنات بهدف جعلها أداة تخطيط ورقابة وتقييم أداء بشكل أكثر فاعلية.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة وتحليلها، فإن الباحث يوصي بالآتي:

1- التخطيط الواقعي للموازنة، وتفعيل الرقابة عليها في جميع مراحلها من أجل تحقيق الإنجازات بما يتوافق مع المخرجات المتوقعة.

2- تطوير رأس المال البشري وتدريبه وتطويره مهنياً وعملياً بناء على الاحتياجات.

3- إشراك مختلف المستويات الإدارية ذات العلاقة في إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها.

4- البناء على بيانات معلومات دقيقة وواقعية، لاتخاذ القرارات المناسبة في الموازنة.

5- المتابعة المستمرة لتطبيق الموازنة الفعلي، والمقارنة مع المخطط له، للتعرف إلى المعيقات والانحرافات ومعالجتها واتخاذ القرارات المناسبة مستقبلاً.

6- بناء على نتائج السؤال الثاني يوصي الباحث بما يلي:

7- زيادة الإنفاق المالي المخصص لقطاع التعليم من الموازنة العامة.

8- إعداد خطة استراتيجية شاملة مرنة لقطاع التعليم قائمة على رؤية واضحة، لإعداد موازنة تلبي الاحتياجات وتحقق الأهداف المرجوة.

9- تطوير البرامج التدريبية بما يلبي متطلبات موازنة متطورة في قطاع التعليم؛ لتأهيل الموارد البشرية في المستويات كافة.

10- زيادة التنسيق بين القائمين على الموازنة والميدان للتعرف إلى الاحتياجات التطويرية الميدانية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- آدم، إبراهيم آدم. (2008). ***دور الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة حالة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- أبو حشيش، خليل عواد. (2005). ***المحاسبة المالية الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية***، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- إبراهيم، عبد الله محمد؛ وشريف، نادية محمد. (2011). ***مناهج غير العادين: لمفهوم ونماذج التخطيط وأسس البناء والتطور***، الرياض: مكتبة الرشد العالمية.
- الدوري، مؤيد؛ والجانبي، طاهر موسى. (2000). ***إدارة الموازنات العامة***، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- الرباع، حسين محمد. (2003). ***تقييم نظم الموازنات التخطيطية في الجامعات الحكومية الأردنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الزعبي، ناجح محمد خليل. (2004). ***دور الموازنات في تخطيط ورقابة وتقييم أداء المجالس البلدية في الأردن***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الشيخ عيد؛ وإبراهيم سليمان. (2007). ***تحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة في الفترة (2005-2001)***. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العمور، عبد الله. (2009). ***تقييم الموازنات في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة***، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- الفضل، مؤيد. (2003). ***المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة***، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- النجار، محمد. ((2006. ***العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموازنات التقديرية كأداة تخطيط ورقابة في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- تلاحمه، يحيى. (2018). ***دور الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - إدارة الأعمال، جامعة الخليل.
- حرب، بيان. (2000). ***مدخل إلى إدارة الأعمال***، عمان: دار الثقافة والنشر والتوزيع.
- خليل، محمد؛ وموسى، جلال؛ وإبراهيم، رحمة؛ وعثمان، سلمى؛ وحامد، الرشيد. (2016). ***الموازنات التخطيطية ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة تطبيقية***، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان.
- عبد الكريم، نصر. (2016). ***تقييم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية للتحول إلى موازنة البرامج، القدس ورام الله: معهد بحاث السياسات الاقتصادية (ماس).***
- قميتي، عفاف. (2018). مساهمة الإنفاق العام على التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي-كوريا الجنوبية أنموذجا، ***مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة***، حلوان، 2(3): 291-272.
- نور، عبد الناصر والفضل، مؤيد. (2002). العوامل المحددة للعلاقة بين المشاركة في إعداد الموازنات والرضا عن العمل والمنظمة دراسة محاسبية مقارنة بين الشركات المساهمة العرقية والأردنية، ***مجلة دراسات***، الجامعة الأردنية، تموز، 29(2).
- وزارة التربية والتعليم. (2017). ***الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2022-2017***، فلسطين.

ثانيًا - المراجع الأجنبية:

- Hou, Yilin. (2007). ***The Rise and Fall of the Norm of Budget Balance: Department of Public Administration and Policy School of Public and International Affairs***, The University of Georgia. https://www.researchgate.net/journal/SSRN-Electronic-Journal-1556-5068.
- Zadeh, M. Y. (2002). "A Linear Programming Framework for Flexible Budgeting and its Application to Classroom Teaching", ***Issues in Accounting Education,*** 17 (1), 69-93. https://www.researchgate.net/journal/Issues-in-Accounting-Education-1558-7983.

Assessing the Quality of the Governmental Education Sector Budget From the Viewpoint of Those in Charge of IT, and the Relevant Parties in Palestine

Ayyoub Mousa Olyan
PhD Student
College of Graduate Studies – Educational Sciences
Al - Quds University, Palestine
ayyoub.olyan@moe.edu.ps

ABSTRACT

This study aimed to assess the budget of the public education sector in Palestine from the perspective of its administrators and relevant stakeholders. The researcher used a qualitative analytical approach, conducting organized interviews with budget administrators and stakeholders. The study revealed several findings, including varying opinions on the effectiveness of the budget as a planning and control tool in the education sector. Some considered it effective, while others found it less efficient in its current state. Common suggestions for enhancing budget effectiveness were proposed, along with identification of obstacles facing the education sector in developing a sophisticated budget. These included limited allocated expenditure, absence of strategic planning, lack of a clear vision, insufficient training programs for budget preparers and controllers, and insufficient involvement of all relevant stakeholders in the budgeting process.

The researcher recommended realistic budget planning, strengthening oversight, developing human capital, providing professional and scientific training, and engaging all administrative levels in the budget preparation, execution, and oversight.

Keywords: *Budget Evaluation, Education Sector, Education Sector Budget.*